المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 18 A آب 2025
No.18 A August 2025

المخاطر القانونية للعملات الرقمية المستحدثة

م.م. حسين ادنين عبدعلي
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

شـــهد العـــالم فـــي الأوان الأخيـــرة ثـــورة رقميـــة تكنولوجيـــا شـــملت واتســـعت لجميـــع المجـــالات، لا ســـيما المجـــال الاقتصـــادي وحولتـــه مـــن شـــكله التقليـــدي إلـــي الاقتصـــاد الرقمـــي، ومنهـــا ظهـــرت العمـــلات الرقميـــة واعتمـــدت تلـــك العمـــلات علـــى تكنولوجيـــا متناهيـــة الدقـــة التـــي تعـــرف ب البلـــوك تشـــين، حيـــث أن هـــذه التقنيـــة تعمـــل علـــى بنـــاء الثقـــة والشـــفافية والتضـــمين فـــي جميـــع أنحـــاء العـــالم. فظهـــر نظـــام مـــالي جديـــد، مـــن خـــلال طـــرح العمـــلات الرقميـــة التـــي ســـاهمت فـــي الـــدفع عبـــر الأنترنـــت التـــي لعبـــت دور كبيـــر فـــي شـــراء وبيـــع الســـلع، فحظـــت العمـــلات الرقميـــة علـــى اهتمـــام كبيـــر مـــن قبـــل الهيئـــات الدوليـــة والـــنظم التشـــريعية وأيضـــا الفقـــه المقـــارن وذلـــك مـــن اجـــل الســـيطرة وضـــبط النظـــام المـــالي، تحتـــوي العمـــلات الرقميـــة علـــى مزايـــا كثيـــرة تتـــيح للمجـــرمين ســـهولة اختـــراق القـــوانين وارتكـــاب الجـــرائم، وذلـــك مـــن خـــلال إخفـــاء الهويـــة وســـهولة التحويـــل خـــارج الدولـــة. وســـوف اســـلط الضـــوء علـــى مخـــاطر العمـــلات الرقميـــة وكيفيـــة التصـــدي لهـــا، ومـــدي تـــوافر حمايـــة قانونية وتشريعيه للتقليل من هذه مخاطر، وبيان مدي تصدي الدول لها.

الكلمـــات المفتاحيـــة: العمـــلات الرقميـــة، المخـــاطر القانونيـــة، الامتثـــال القـــانوني، الاحتيـــال الرقمي، التشفير.

Legal Risks of Emerging Cryptocurrencies

Assistant Professor Hussein Adnin Abdul Ali
University of Al-Qadisiyah / College of Administration and Economics

Abstract:

The world has recently witnessed a digital technological revolution that has encompassed and expanded all fields, particularly the economic sector, transforming it from its traditional form to a digital economy. This revolution has led to the emergence of digital currencies, which rely on a highly precise technology known as block chain. This technology builds trust, transparency, and inclusion across the globe.A new financial system has emerged through the introduction of digital currencies, which have contributed to online payments and played a major role in the buying and selling of goods. Digital currencies have received significant attention from international bodies, legislative systems, and comparative jurisprudence, with the aim of controlling and regulating the financial system. Digital currencies possess numerous advantages that allow criminals to easily breach laws and commit crimes, thanks to their concealment of identity and ease of transfer outside the country .I will highlight the risks of digital currencies and how to address them, the extent of legal and legislative protection available to mitigate these risks, and the extent to which countries are responding to them.

Keywords: Digital currencies, legal risks, legal compliance, digital fraud, encryption.

المقدمة:

تُعد العملات الرقمية واحدة من اكثر الابتكارات المالية التي أثارت الجدل في العصر الحديث، حيث أنها أحدثت تحولاً جذرياً في طريقة التعاملات المالية والنقدية، فتم طرح الكثير من العملات الرقمية ك البتكوين التي تمثل اهم العملات الرقمية وحظت أقبال كبير عليها في التداول، بلغت نسبة تداولها حوالي 45% من القيمة السوقية للأصول المشفرة المتداولة عالمياً، ومن ثم باقي العملات الافتراضية ك (إيثريوم، كاردانو، داش، ترون، إكس آر بي)، حيث أنها تم تداولها بشكل واسع شمل جميع أنحاء العالم.

اتجه الكثير إلى تغير مسار التحويل المالي من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الافتراضية لسهولة التحويل وما يقدمه للمستخدمين من مميزات كثير تعمل على جذب المستخدمين إليه وخاصة تجارة غسيل الأموال وقضايا الاحتيال الإلكتروني، وذلك بسبب خاصية إخفاء الهوية المستخدم وغيرها من الخواص التي تساهم وتساعد في اختراق القوانين.

ومع تزايد انتشار هذه العملات بدأت المخاطر القانونية المرتبطة ها تتصدر المشهد، وعدم وجود اطار قانوني واضح لحماية المستهلكين، كما أن غياب التشريعات من ممكن أن يؤدي إلى انعدام الثقة في السوق مما يأثر سلباً على استقرار النظام المالي، لذلك، فان فهم المخاطر القانونية المرتبطة العملات الرقمية المستحدثة اصبح ضرورة ملحة، لضمان بيئة أمنة ومستقرة للتعاملات المالية في مستقبل، مما يستدعي دراسة معمقة لتلك المخاطر وتأثيرها على الأفراد والشركات والدول.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله ألا وهو العملات الرقمية المستحدثة وما تثيره من مخاطر قانونية تهدد فيها الحفاظ على النظام القانوني والمالي للدول، وذلك بسبب ما أحدثته تلك العملات الرقمية من انقلاب مالي مع التطور التكنولوجي حيث وصل عددها حوالي 5017 عملة رقمية.

تتمثل أهمية البحث في الاتي:

1- مدي فاعليه العملات الرقمية واستبدال العملة النقدية بها.
2- الحماية القانونية للنظام المالي الرقمي.
3- تحسين الثقة في السوق العملات الرقمية
4- تحديد المخاطر القانونية المحتملة التي قد تتعرض لها الأفراد والشركات جراء التداول العملات الرقمية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تحقيق عدة أهداف على النحو التالي:

1- بيان ماهية العملات الرقمية المستحدثة.
2- مقومات العملات الرقمية كعملة نقديه بديلة للعملة التقليدية.
3- الوقوف على المخاطر القانونية المحتملة للعملات الرقمية.
4- بيان موقف التشريعات والهيئات الدولية والبنوك المركزية من إصدار العملات الرقمية وتداولها.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث حول المخاطر القانونية للعملات الرقمية المستحدثة في مجموعة من التحديات والتساؤلات التي تثير قضايا معقدة تحتاج إلي دراسة معمقة، ففي ظل الانتشار المتزايد للعملات الرقمية يبرز عدم وضوح الاطار القانوني كإحدى الإشكاليات الأساسية، اذا يفتقر الكثير من الدول تشريعات محددة تتعلق بتنظيم قانوني للعملات الرقمية، مما يؤدي إلي فوضي قانونية قد تعرض الأفراد والشركات لمخاطر كبيرة.

المبحث الأول

مفهوم العملات الرقمية ونشاتها وأنواعها

شهد العالم الرقمي تطورات متعددة في النظام النقدي العالمي، ولا سيما ما يتعلق بالعملات الرقمية وما أثارته من مخاوف عالمية إلا أنها استطاعت ان تستحوذ على ثقة بعض المستهلكين داخل الشبكة العنكبوتية، وذلك يرجع لما تمتلكه من انسيابية في إصدار والتداول، لذا نجد ان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحد من التداول العملات الرقمية ولذلك يرجع لعدم دعم البنوك المركزية والسلطات النقدية لها وتخوف بعض المستهلكين من تداولها.

سوف أتناول هذا المبحث في فرعين على النحو التالي:

المطب الأول: ماهية العملات الرقمية

المطلب الثاني: نشأة العملات الرقمية وأنواعها

المطلب الأول: ماهية العملات الرقمية

تمثل النقود وسيله مهمه وأساسية في الحياة الاقتصادية، لا يوجد مجتمع معاصر يستطيع التخلي والاستغناء عن النقود، حيث أنها تمثل سلعة اقتصادية مفيدة لدفع الالتزامات الناشئة عن المعاملات ومحلاً للطلب.[1]

وبسبب التطور التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية ومن ثم طرق الدفع الإلكتروني، ظهرت النقود الإلكترونية وهي عبارة عن قيمة نقدية مخزنه على وسيلة إلكترونية مدفوعة مسبقا، ليس لها ارتباط بحساب بنكي، وتستخدم كوسيلة للدفع حققت نجاح في أغراض مختلفة ، فقد ظهرت في أوائل القرن الواحد والعشرون نقداً لا وجود لها وسميت بالعملات الافتراضية.[2]

يري العض ان العملات الرقمية تمثل مظلة رئيسية تضم شتي أنواع العملات الأخرى سواء كانت عملات الإلكترونية أو افتراضية أو الرقمية القانونية أو المشفرة ولا سيما وأخير العملات المستقرة، وأيا كانت المسميات التي تطلق عليها فهي تتسم بطابع رقمي ليس لها وجود مادي ملموس، بالرغم من أنها تتجمع مع العملات النقدية في بعض الخصائص.[3]

---

[1] احمد جمال الدين موسي، النظريات والنظم النقدية والمصرفية والأسواق المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية،2010، ص10

[2] عبدالله احمد محمد عبدالله ربعي، حقيقة البتكوين وحكم التعامل به (دراسة فقهية مقارنه) ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، جامعة الأزهر، العدد الثالث، جمادي الأولي 1442-2020 م، ص2469-2472

[3] حبيبية عبدلي، نور الدين موفق، تبييض الأموال في البيئة الإلكترونية، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي، مكافحة الفساد في البيئة الالكترونية،المركز الديمقراطي العري للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/ برلين، (5-4 نيسان)2021 ، ص63

الفرع الأول: تعريف العملات الرقمية المستحدثة.

- تعريف النقود الرقمية طبقاً للجريدة الرسمية المصرية:" أنها قيمة نقدية مقومة بالجنيه المصري أو بأحدي العملات المصدرة من سلطات إصدار النقد الرسمية مستحقة على المرخص له إصدارها، وتكون مخزنة الكترونياً ومقبولة كوسيلة دفع" [4]
- عرفها القانون194 لسنة2020 الخاص إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري على أنها:" قيمة نقدية مقومة بالجنيه المصري أو بأحدي العملات الصادرة من سلطات إصدار النقد الرسمية مستحقة على المرخص له بإصدارها، ويتم تداولها عبر شبكات الأنترنت"[5]
- أما البنك الدولي عرفها بانها:" عارة عن تمثيلات رقمية ذات قيمة محددة في وحدة الحساب الخاص بها"[6]
- في عام 1996 عرفها مؤتمر بازل على أنها:" قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونه شكل الكرتوني أو على أداة الإلكترونية يحوزها المستهلك"[7].
- أما البنك المركزي الأوربي عرفها على أنها:" مخزون الإلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجه إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً" [8]

الفرع الثاني: تميز العملات الرقمية عن العملات الافتراضية

مع ظهور العملات الرقمية وانتشارها شكل أوسع بكافة أنواعها وأشكالها، ظهر بجانبها ما يسمي العملات الافتراضية المشفرة وبالأخص بعد ان حققت تلك العملات أرقام قياسية بشكل غير طبيعي في التداول، على الرغم من التحذير الشديد من البنوك المركزية والمنظمات الدولية من التداول بها ووقف التعاملات بها.[9]

هناك من اعتبر العملات الافتراضية احد أشكال العملات الرقمية، حيث يتم إنتاجها من خلال برامج وتطبيقات حاسوبية وتكون مخزنه في المحافظ الإلكترونية، فهي تتسم بغياب الدعامة المادية كالأوراق النقدية ووسائل الدفع بصكوك أو البطاقة البنكية، لذا كل العملات الافتراضية تعتر من قيل العملات الرقمية، وليس كل العملات الرقمية افتراضية، حيث تختلف عنها في كونها مرادف الكرتوني للنقود التقليدية الورقية.[10]

---

[4] محمد عبدالفتاح زهري، محمد أحمد السعيد، أثر عوامل الثقة الإلكترونية للبتكوين على المعاملات النقدية كآلية للتحول الرقمي في مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة،(JAAUTH) كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس، المجلد 20، العدد4، 2021 ،ص 510

[5] حمزه عدنان مشوقة، النقود الرقمية من المنظور اقتصادي إسلامي البتكوين أنموذجا، مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية، الأردن،2021-7-6 المشار اليه في منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية، مرجع ساق ، ص1220

[6] حبيبة عبدلي، نور الدين موفق، مرجع سابق، ص63

[7] نهي خالد عيسي الموسري، إسراء خضير مظلوم الشمرى، النظام القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد22، العدد2،2014،ص266

[8] انظر نفس المرجع السابق، ص266

[9] حبيبة عبدلي، نور الدين موفق، مرجع سابق، ص 63

[10] فريدة حداد، عبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الافتراضية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد58، العدد3، السنه2021، ص381، تم الإشارة اليه في منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية (المقومات، الخصائص، التداعيات وأفاق المستقبل) مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، العدد السادس،2022،ص1227

أن ربط العملات الرقمية بجهة إصدارها يستثني منها العملات الافتراضية المشفرة من كونها نقود لمجرد أنها لا تصدر عن جهة إصدار النقود الرقمية، على الرغم من كونها تمثل قيمة نقدية مخزنة الالكترونياً لغرض معاملات الدفع التي تتم بجهة مختلفة عن جهة أصدرا النقود الرقمية.[11]

فنجد ان العملات الافتراضية تتميز عن العملات الرقمية في أنها لم تمتلك وسيط ضامن لها ينظم عمليات التبادل وعدم ارتباطها بنقد حكومي أو عملة دولية أو محلية، وهناك من ينظر الهيا على أنها سلعة خاصة يتم الحصول عليها عن طريق التعدين فتأخذ حكم المعادن وصفها أشياء لا تعد من قيل العملة المعني القانوني الدقيق لا نها لم تصدر من السلطة النقدية المركزية الحكومية.[12]

وبناءً على ما سبق، نجد ان العملة في تعريفها يعتمد اعتماداً على الاختصاص والسياق القضائي الذي تمت استشارته بشكل عام، فمفهوم العملة مرادف للنقود مع أنها تتسم بكونها نظاماً نقدياً محدداً للاستخدام الشائع في منطقة معينة، والمعني القانوني تعتر مرادفة للعملة القانونية بشكل العام، حيث ان النظام القانوني يضفي عليها قدرة تسوية الديون أي قبول المستهلكين لها قوة القانون.

فالعملات الرقمية أو أدوات الدفع الإلكتروني ليست نقودا بالمعني المتعارف عليه ولا تعد أيضا من العملات الافتراضية، أنما تكمن قيمتها في الرصيد الموجود فيها والامتيازات التي منحتها السلطة النقدية القانونية أو جهة المصرح لها بإصدارها وتكون هذه الجهة ضامنة لوسيلة الدفع، على نقيض العملات الافتراضية التي لا ضامن لها ولا تقنين قانوني لها ولا تنظيم من قبل البنك المركزي.

المطلب الثاني: نشأة العملات الرقمية وأنواعها

العملات الرقمية وليدة أمد بعيد وليس وليدة الأمس أو من سنوات قريبة كما يدعي البعض، فهي مرت بمراحل نمو إلى ان وصلت على هيئتها الأخيرة والانطلاق الحقيقي لها، حيث أنها بدأت بفكرة منشورة ببحث ومن ثم إلى حقيقة رقمية يتم تداولها ومنافسة في سوق العملات التقليدية.[13]

الفرع الأول: نشأة العملات الرقمية.

في عام 1992 في معهد ماساتشوستس للتقنية كان الظهور الأول لخوارزمية RSA وهي الأحرف الأول لمخترعين الثلاثة (ليونارد أدليمان، آدي شامير، رونالد ريفست)، في ذاك الحين تم الإعلان عنها ونشر ورقة اختراعها، فكانت النواة الأولي للعملات الرقمية ومن خلالها يتم تلقي الإيرادات والأموال، وفي العام التالي اخترع العالم " ديفيد تشوم" عالم الرياضيات أول عملة مشفرة إلكترونية، وكانت هذه الخطوة الأولي له ثم عدها قام بجمع الأموال لتمويل فكرته ونجح في إنشاء شركة (DigiCash) التي كانت مركز إدارة العملات الرقمية، وعمل علي ترويج عملته من خلال التعاقدات مع الشركات والتجار وتداولها في التعامل الإلكتروني، ولكن في ذاك الحين لم تكن التجارة الإلكترونية اكثر رواج مما أدي إلى عدم نجاح شركته.

---

(11) GIyn Davis, Bitconin: Currency but not money, Cryptocurrencies(as illustrated by Bitcoin) in the Electronic Money Directive and the Payment Services Directive in light of the European Court of Justice Hedqvist ruling on Biticon, faculty of law, university, of olso,2017,p34.

(12) محمد جمال زعين، عبدالباسط جاسم محمد، العملة الافتراضية، تكييفها القانوني وحكم التعامل بها ، مجلة كلية العلوم القانونية ، كلية القانون، جامعة بغداد العدد الثاني،2020 ، ص156

(13) فوقة فاطمة ،محمد تقروت، وكلثوم مرقوم، انعكاس العملات الرقمية المشفرة علي الشركات التكنولوجيا المالية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، الجزائر، 2020، ص134

تم أطلاق الذهب الإلكتروني في عام 1996وكان أول موقع لتبادل الذهب وتداوله وكان عليه اقبلا كبير من المستهلكين وصل عددهم لحوالي 3.5 مليون مشترك إلا انه تم أغلاقه لاستخدامه في غسيل الأموال.

اخترع آدم باك نظام يدعي" Hashcash" في عام1997 للحد من الريد الإلكتروني المزعج وتم دمجه في خوارزمية وشفرة العملات الرقمية مع تطوره، ثم جاء وي داي وتمكن في عام التالي من إنشاء مخطط للعملة الإلكترونية شاركها عبر قائمته البريدية، وكانت النواة الأولي للعملات الرقمية المطروحة حاليا.

في عام تم1999 أنشاء أول بنك إلكتروني وساهم في تحويل الأموال من خلال الشبكة العنكبوتية فحقق نجاح كبير وجذب قدر كبير من المستهلكين، مما دعي إلى اطلاق عملات رقمية وإلكترونية للتداول في تحويل الأموال[14].

وبعد ذلك بدأت مخاطر تداول العملات الرقمية في تزايد مُنذ ظهور متصفح تورTor الذي وفر خاصية تصفح المواقع إخفاء الهوية وأيضا تصفح المواقع المحجوبة والممنوع الدخول إليها، فساهم في اللجوء اللي العملات المشفرة والتشفير وخصوصية التحويلات المالية والصفقات التجارية .

نشر شخص يدعي " ساتوشي ناكاموتو" في عام2008 وذلك كان في ظل الأزمة العالمية المالية بحث يتحدث فيه عن طرق تحويل الأموال بدون مراقبة الحكومات والسلطات المالية، ومن ثم تم إنشاء البلوك تشين من طرف مجهول الهوية الذي أتاح استخدام اسم مستعار أثناء التحويلات المالية، وفي عام2009 قام فريل من تعدين50 وحده من عملة البيتكوين خلال شهر، وبعدها أيام قليلة تمت أول صفقة للعملة الرقمية بين (ناكاموتو و هال فيني).[15]

في عام 2018 تعدت القيمة السوقية للعملات الرقمية لتصل إلي700 مليار دولار أمريكي وذلك بعد تجاوز أزمة التقنين ينتظر ان تقدر قيمتها ببضعة تريليونات دولار وفي مستقبل قد تتجاوز قيمتها البورصات العالمية.

الفرع الثاني: أنواع العملات الرقمية.

بلغ عدد العملات الرقمية التي تم طرحها في الأسواق المالية الإلكترونية ما يقارب الألف عملة بنسب متفاوتة عبر الأنترنت والمواقع الإلكترونية ألا ان اشهر هذه العملات تداول سوف أقوم بذكرهم على النحو التالي:[16]

1- البيتكوين BITCOIN: تعد أول عملة رقمية غير مركزية، فهي عملة تشفير رقمية مكونة من البيانات المعالجة المستخدمة في عمليات الشراء عبر الأنترنت، يتحكم السوق في تحديد قيمتها وتتم مداولتها في البورصات المختلفة مثل الأسهم.

---

(14) طاهري الصديق، انتشار العملات الرقمية في ظل جائحة كورونا البيتكوين نموذجا، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد10، العدد1،2021، ص426

(15) نفس المرجع الساق، ص427

(16) عبدالله بن سليمان الباحوث، النقود الافتراضية – مفهومها- وانواعها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر،2017 ، ص60

2- إيثيريوم Ethereum : عليها أقبال اكبر من البيتكوين، تستخدم من قبل المطورين للدفع مقابل المساعدة المتبادلة بينهم لبناء التطبيقات، تقوم عملة إيثيريوم على تكملة البيتكوين، حيث أنها تستخدم لأنشاء منصات مخصصة للتمويل الجماعي.
3- لابتكوينLitecoin : عملة فضية على عكس البيتكوين عملة ذهبية، هي عملة مشفرة تماماً، تعطي استفادة كبيرة لدي المستهلكين في تحويل المبالغ الصغيرة لسهولتها وسرعة التحويل وذلك من خلال تنزيل محفظة اللابتكوين من الموقع الرسمي الخاص اللابتكوين.
4- ربيلRipple : عليها أقبال كبير من البنوك بسبب سرعتها وانخفاض تكلفة المدفوعات العالمية، حيث أنها تتيح للعملاء والمستهلكين أجراء أي تحويلات بنكية دوليه بغضون دقائق.
5- داش Dash: هي عملة بديلة ل PayPal أنشأت لغرض التسويق، تتداول من خلال تنظيم حكومي، يتداولها الكثير من التجار كما يتداولون الدولار الأمريكي.

المبحث الثاني

المخاطر القانونية للعملات الرقمية

واجهت العملات الرقمية العديد من المخاطر القانونية في كون استخدامها كعملة تم الاعتراف بها من قبل بعض الدول العالم، فالقدرة علي إخفاء الهوية يعد إحدى اهم المشكلات التي تواجهه العملات الرقمية للشخص المستخدم لها، وذلك لنتائجها التي تهدد امن التجارة الإلكترونية، حيث يتم استخدامها في التجارة في السلع الغير شرعية، والتهرب الضريبي وتوفير ملاذ آمن للخارجين عن القانون للهروب من القيود القانونية الدولية.[17]

تم استغلال العملات الرقمية في العديد من الجرائم منها عمليات القرصنة التي استهدفت تشفير بيانات الضحايا لإجبارهم علي تحويل الأموال لهم من خلال العملات المشفرة مقابل إعادة فك تشفير البيانات، وشاهد على ذلك، عملية القرصنة التي تعرضت الهيا مجموعة الأغذية الزراعية البرازيلية العملاقة " جي بي إس" تعد اكر شركة في مجال تعبئة اللحوم في العالم واضطرت إلي دفع فدية مالية قدرها11 مليون دولار بعملة البيتكوين للقراصنة.[18]

المنصات الخاصة بالعملات الرقمية تعمل في بيئة تنظيمية غير واضحة، بها غياب الوضع القانوني والسيطرة المركزية على كمية وسعر العملات أو ما يعادلها من ودائع وأيضا تنظيم خضوعها للعرض والطلب مما يؤدي إلي تقلب الأسعار، وهذا ما شهده العالم في عملة البيتكوين التقلب الملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث أنها ارتفعت من ادني مستوي لها وهو ما يقارب 100دولار إلي اعلي مستوي لأكثر من1000 دولار في عام2017 ، وهذا ما عمل علي جذب المضاربين والمستثمرين في العملات.[19]

---

[17] ايهاب خليفة، حتمية التطور، مستقبل النظام المالي في ظل العملات المشفرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر،29 يونيو ،2021

[18] منصور علي شطا، مرجع ساق، ص1249

[19] كاثرين ستيوارت، وساليل جوناشيكار، وكاتريونا مانفيل، العملة الرقمية ومستقل المعاملات، منظور تحليلي، 2017،ص6

وبالتالي يترتب على ذلك عدم اليقين شأن سعر العملات الرقمية، ولذا ترتبط تلك العملات ارتباط وثيق بمخاطر سعر الصرف، فأي خلال في تنفيذ بروتكول البيتكوين يؤدي إلى خسائر كبيرة للمستثمر.[20]

الفرع الأول: مخاطر العملات الرقمية المستحدثة

بسبب عدم أمن المنصات الرقمية، لا توجد سلطة مركزية للتحكيم في حالة النزاعات بين مالك العملة والمحالة إليه في حالة السرقة أو الفقدان، ويتحمل أيضا المستهلك خطر ارتكاب أي خطأ عند أرسال المعاملات نظراً لعدم الرجوع عنها، كما يفقد الحاملون للعملات الرقمية مفاتيح وأرقام تعاملهم الخاصة والتي لا يستطيع أجراء أي تحويل ألا من خلالها فيؤدي ذلك إلى الحاق خسارة كبيرة لمستهلك لتعذر اللجوء لأى جهة رسمية لمساعدته.[21]

واجهت العملات الرقمية مشكلة السيولة وهذا الأمر له دور كبير في التقلب الحاد في أسعارها، وهذا يضر بالتجارة الإلكترونية حيث أنها تقوم عن بعد وحاجه اللي العملات الرقمية بديلاً عن العملات الورقية، ليستطيع أي تاجر إدارة حسابه البنكي عبر السكبة من أي مكان دون الذهاب إلي البنك وهذا ما لم توفره العملات الافتراضية بشكل كبير يخدم التجارة الإلكترونية.[22]

- وسوف نقوم بعرض بعض المخاطر القانونية على النحو التالي:

1- تهديدها لأمن القومي.

بعد فرض العملات الرقمية نفسها في الأسواق المالية وأقبال الكثير عليها وتداولها بشكل كبير وواسع شمل العالم اجمع، حتم على الدولة ان تحذر من مخاطر استخدام تلك العملات، حيث أنها شكلت تهديد على الأمن دول وساهمت في إتاحة الوسائل التي فتح الأبواب أمام الخارجين عن القانون وذلك في مجال غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب والجماعات المتطرفة ولاسيما الاحتيال الإلكتروني الذي بات منتشر في العصر الرقمي وسهوله إفلاته من يد السلطات، كما ساهمت أيضا في تمويل تجار المخدرات، لذا يتطلب الأمر اخذ احتياط الأمني وذلك من خلال تنظيم قانوني وسن تشريعات خاصة للحد والقضاء على تلك المخاطر ووضع تحت المسألة القانونية.[23]

حيث ان هذه الجماعات الخارجة عن القانون تقوم بشكل قوي إلي استغلال التقنيات ومنصات الرقمية لإخفاء مواردها المالية وتشفير عمليات نقل الأموال وشراء المعدات والأجهزة اللازمة لها، فيتوجب على السلطات اتخاذ بعض التدابير والإجراءات الاحترازية لحد من مخاطر استخدام العملات الرقمية.[24]

عدم سن الدول قوانين لحماية امنها المالي ووضع تنظيم قانوني لها يؤدي إلي وضعها ضمن الدول شديدة الخطورة في التعاملات الماليةBlack list، ويتم وضع

---

[20] صويلحي نور الدين، أثر تعدين البيتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي،مجلة افاق عليمة، المركز الجامعي امين العقال الحاج موسي أق اخموك لتامنغست، مجلد 10، العدد2، الجزائر،ص231

[21] نفس المرجع الساق، ص232

[22] محمد عبدالفتاح الزهرى، محمد احمد السعيد، أثر عوامل الثقة الالكترونية البيتكوين على المعاملات الفندقية كألية للتحول الرقمي في مصر، مجلة اتحاد الجامعات المصرية العربية للسياحة والضيافة، كلية السياحة والفنادق ، جامعة قناة السويس، المجلد20، العدد4، 2021،ص 513

[23] Mauri’cio portieri Pignqtti , Carlos Manuel Baptista Lobo, The Digital currency and The challenges beyond the new global world ‘S Block chain Paradigm a finanacial and Tax Overview on the Virtual Currency Efficiency, University of Lisbon School of Law, 2019,p36.

[24] حسن محمد، ال (بيتكوين) ودورها في تمويل الحركات الارهابية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، اغسطس2017 ص 9-12

قيود على أي تعامل مالي معها من خلال التحويلات وذلك لعدم التزام الدولة بقوانين الدولية التي تنظم عمليات التحويلات ومداولة العملات الرقمية لحد من جريمة غسل الأموال.[25]

2- التهريب الضريبي

تتسم العملات الرقمية بصفتين كان لهم دورا كبير في جذب المستهلكين، واهمهم التهرب من الضرائب التقليدية، وذلك لتخزينها في الفضاء الإلكتروني من خلال المحافظ الإلكترونية والحسابات العملات المشفرة المجهولة، أما الصفة الأخرى يستطيع المستخدم أجراء أي عملة شراء أو بيع وفتح اكثر من حسابات الإلكترونية وذلك بهوية مجهولة.

وعلى هذا الاتجاه أشار الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن تقرير مارس2018 الموجه ألي وزراء المالية مجموعة العشرين ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين، إلى ان الرقمة وفرت فرصه جديدة للأسواق المالية بجانب التحديات التي واجهتها للسياسة الضريبة والإدارة بما يتجاوز نظام الضرائب الدولي، وانعكس اثأر ذلك على الامتثال الضريبي والإيرادات نتيجة صعود العمل غير الرسمي.[26]

نري ان العملات الافتراضية تحتاج إلى تنظيم قانوني ورقابة تكنولوجيا، ومازال للوقتنا الحاضر هذا الأمر أشبه للمستحيل، فزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي الناتج عن تسجيل هذه الأنشطة المالية أدي إلى زيادة حجم السوق غير الرسمي مع انعدام الرقابة من أي سلطة مركزية أو رسمية علي تبادل السلع مع عدم قدرة الدولة على ربط الضريبة على تلك المعاملات مما أدي أي زيادة معدل التهرب الضريبي واثر سلبياً على سياسة المالية للدول.[27]

3- سعر العملة.

يعتمد تحديد سعر العملة الرقمية على العرض والطلب، وهذا يسبب مشاكل هائلة للمستخدمين، كمضاربة والتضخم وهروب رأس المال ولا سيما ضعف الاستثمار وغيرهم من الأضرار الاقتصادية والمالية.[28]

الفرع الثاني: النهج الدولي للتصدي لمخاطر العملات الرقمية المستحدثة

تُعد منظمة الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي الدولي من اهم المنظمات التي ساهمت بطريقة فعالة في تطور تشريعات مكافحة غسل الأموال على المستوي

[25] الوليد احمد حسين درابيع، غسل العملات الافتراضية مظهر للفساد العام" البيتكوين نموذجا" ، مؤتمر العلمي الدولي الافتراضي ، مكافحة الفساد في البئة الالكترونية العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/ برلين ،(5-4 نيسان) ،2021ص 91

[26] منصور علي منصور شطا ، مرجع ساق، ص1256

[27] عبد الحليم محمود شاهين، تقييم أقتصادي أولي لمخاطر البيتكوين، نوفمر2021، مشار اليه في منصور علي منصور شطا مرجع سابق، ص 1257

[28] عبدالله أحمد محمد عبدالله ربعي، حقيقة البتكوين وحكم التعامل به(دراسة فقهية مقارنه)، مرجع سابق، ص2493

الـدولي منـذ السـتينات، بينمـا تعتـر مجموعـة العمـل المـالي حاليـاً المنظمـة العالميـة الرائـدة في مجال مكافحة غسل الأموال التي قدمت توصيات شاملة في هذا الخصوص.

فمنظمـة الأمـم المتحـدة منظمـة فريـدة مـن نوعهـا لهـا القـدرة علـى اتخـاذ إجـراءات بشـأن القضـايا التـي تمثـل خطـر علـى البشـرية، ويتـولى مكتـب الأمـم المتحـدة المعنـي بالمخدرات و الجريمة (UNODC)مهمة مكافحة غسل الأموال.

وقـد أشـارت إلـى أهميـة العمـلات الرقميـة وخطورتهـا وقـام المكتـب بتقـديم توصـياته إلـى الـدول الأعضـاء مـن أجـل كشـف ومنـع ومكافحـة جـرائم غسـل الأمـوال مـن خـلال العمـلات الرقميـة المشـرفة، وردت هـذه التوصـيات فـي دليـل أساسـي قـام المكتـب بإصـداره فـي يونيـو2014 ، يتعلـق بالكشـف والتحقيـق فـي غسـل عائـدات الجريمـة باستخدام العملات الرقمية.[29]

وقـد عكـس الـدليل توجيهـات مجموعـة العمـل المـالي(FATF)، إذ أحـال فـي كثيـر مـن النقـاط إليهـا، وحـدد أيضـا سـتة تحـديات كـري تطرحهـا العمـلات الرقميـة المشـفرة تمثلـت فـي الاتـي: (نقـص المعرفـة، الاعتمـاد الكلـي علـى الأدلـة الإلكترونيـة، الثغـرات التشريعية، القصور التنظيمية، الملاحقة القضائية، التعاون الوطني والدولي).

انتهـي الـدليل تأكيـد علـى ضـرورة تطبيـق اللـوائح عنـد حـدوث تقاطعـات بـين النظـام المالي النقدي وبين العملات الرقمية المشفرة.

كمـا أكـد علـى وجـو تسـجيل وتـرخيص المؤسسـات الماليـة التـي تـوفر خدمـة تحويـل الأمـوال أو تحويـل القيمـة وكـذلك التـي تـوفر خدمـة اسـتبدال الأمـوال أو العمـلات، وذلـك ليصـبح مـن الإمكـان خضـوعها للرقابـة وضـمان الامتثـال لمتطلبـات AMF\ CFT الوطنية.

بالإضـافة إلـى ذلـك، تضـمن الـدليل تـدبير مضـادة لجريمـة غسـل الأمـوال مـن خـلال العمـلات الرقميـة المشـفرة وشـملت ثمانيـة تـدابير تتمثـل فـي تنفيـذ توصـيات مجموعـة العمـل المـالي تلخصـوا فـي الاتـي: (الإبـلاغ، توعيـة الجمهـور، وضـع إطـار قـانوني، إنشـاء وحـدات متخصصـة للجـرائم الإلكترونيـة والتحقيقـات المالية، إجـراء تعـاون بـين الوكالات والقطاعين العام والخاص وتبادل المعلومات، التدريب).[30]

نـري أن مكتـب التوصـية جـاء مؤكـد لتوصـية مجموعـة العمـل المـالي رقـم 30 المتعلقـة بـإجراء تحقيـق مـالي مـن قبـل سـلطات انفـاذ القـانون إلـى جانـب التحقيـق الجنـائي فـي جـرائم غسـل الأمـوال أو مـا فـي سـياقها، الهـدف مـن ذلـك هـو توثيـق حركـة الأمـوال أثناء اقتراف إي نشاط إجرامي.

فعلـي الـرغم مـن كـون العمـلات الرقميـة المشـفرة تمثـل ظـاهرة مسـتحدثة إلا ان مفهـوم غسـل الأمـوال وهدفـه يتمـثلان مفهـومين تقليـدين ثـابتين ومنـه علينـا الـربط بـين المفهـوم التقليدي والوسيلة المستحدثة

---

(29) Unit Nations, Office of Drug Control,"Basic Manual on the Detection and Investigation of the Laundering of Crime Proceeds Using Virtual Currencies",
مشار اليه طارق احمد ماهر زغلول، مخاطر العملات المشفرة وغسل الاموال " عملة البيتكوين نموذجا" دراسة تأصيلية مقارنة بن النهج الدولي والاستجابة الامريكية والمصرية، المجلة القانونية مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، ص 486

(30) طارق احمد ماهر زغلول ، مرجع سابق، ص 490

الخاتمة:

حازت العملات الرقمية المستحدثة على أقبال كبير من المستهلكين ولاسيما أنها عملت على دعم التجارة الإلكترونية، ولما ثبت عن امتلاكها لسمات عملت على جذب الخرجين عن القانون لاستخدامها في المعاملات الغير الشرعية، كما أنها انتشرت انتشار واسع وسريع وعلى الرغم من توافر فيها خصائص تدعم تداولها واستخدامها كبديل للعملة النقدية، إلا أنها محاط الكثير من المخاطر القانونية التي تهدد المستخدم والأمن المالي ، ومن خلال بحث توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات الأتية:

النتائج:

1- أن السبب الرئيسي لنشأة العملات الرقمية يرجع إلى المبادلات التجارية الإلكترونية التي تتم من خلال الشبكة العنكبوتية.
2- تملك العملات الرقمية تعريف شبة ثابت، ولكن ليس لها وضع قانوني ولم يتم إصدارها أو تداولها من قل إي سلطة قانونية، بل تستمد قوتها من اتفاق الأطراف.
3- تتمتع العملات الرقمية سهولة الاستخدام وسرعة المعاملات وقلة المخاطر والقدرة على إخفاء الهوية.
4- مع سرعه انتشارها ظهر الكثير من مخاطر القانونية للتداولها وطرق استخدامها معاملات الغير شرعية.
5- لا يمكن الاعتماد على العملات الرقمية كوحدة قياس لتقلب سعرها

التوصيات:

1- يجب على الدول العمل على سن قوانين تشريعية لتنظيم أنشطة الأصول الإلكترونية وتوفير إطار تنظيمي عادل يساعد على تحكم في المخاطر العملات الرقمية.
2- على الدول حظر تداولها في ظل الوضع الراهن، وذلك لكثرة مخارطها وتداعياتها الاقتصادية وصعوة خضوعها للرقابة.
3- التوصية باستغلال إمكانات تقنية البلوكشاين في مكافحة غسل الأموال.
4- يجب أن تتضمن المؤسسات المالية والبنوك المركزية إنشاء هياكل حكومة جيدة وإدارة فعالة للمخاطر الناجمة عن استخدام أنظمة معاملات جديدة كعملات الرقمية والافتراضية والمشفرة.
5- تحسين التعاون مع السلطات الأخرى المسؤولة عن الأشراف على الوظائف التنظيمية المتعلقة بمخاطر العملات الرقمية
6- إشراف البنوك علي تقييم نماذج التوظيف والتدريب الحالية لضمان أن تظل معارفهم ومهارتهم وأدواتهم مواكبة وفعالة في الأشراف على سوق العملات الرقمية

المراجع:

1- احمد جمال الدين موسي، النظريات والنظم النقدية والمصرفية والأسواق المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية،2010
2- عبدالله احمد محمد عبدالله ربعي، حقيقة البتكوين وحكم التعامل به (دراسة فقهية مقارنه) ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، جامعة الأزهر، العدد الثالث، جمادي الأولي 1442-2020 م
3- نهي خالد عيسي الموسري، إسراء خضير مظلوم الشمرى، النظام القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد22، العدد2،2014
4- عبدالله بن سليمان الباحوت، النقود الافتراضية – مفهومها- وانواعها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر،2017
5- كاثرين ستيوارت، وساليل جوناشيكار، وكاتريونا مانفيل، العملة الرقمية ومستقل المعاملات، منظور تحليلي، 2017
6- حبيبية عبدلي، نور الدين موفق، تبييض الأموال في البيئة الإلكترونية، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي، مكافحة الفساد في البيئة الالكترونية، المركز الديمقراطي العري للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/ برلين، (5-4 نيسان)2021
7- محمد عبدالفتاح زهري، محمد أحمد السعيد، أثر عوامل الثقة الإلكترونية للبتكوين على المعاملات النقدية كألية للتحول الرقمي في مصر، مجلة اتحاد الجامعات العرية للسياحة والضيافة،(JAAUTH) كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس، المجلد 20، العدد4، 2021
8- حمزه عدنان مشوقة، النقود الرقمية من المنظور اقتصادي إسلامي البتكوين أنموذجا، مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية، الأردن،2021-7-6
9- فريدة حداد، عبد الحق قريمس، العملة الافتراضية في القانون الافتراضية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد58، العدد3، السنه2021
10-محمد جمال زعين، عبدالباسط جاسم محمد، العملة الافتراضية، تكييفها القانوني وحكم التعامل بها ، مجلة كلية العلوم القانونية ، كلية القانون، جامعة بغداد العدد الثاني،2020
11-فوقة فاطمة ،محمد تقروت، وكلثوم مرقوم، انعكاس العملات الرقمية المشفرة علي الشركات التكنولوجيا المالية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، الجزائر، 2020
12-طاهري الصديق، انتشار العملات الرقمية في ظل جائحة كورونا البيتكوين نموذجا، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد10، العدد1،2021
13-إيهاب خليفة، حتمية التطور، مستقبل النظام المالي في ظل العملات المشفرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر،29 يونيو ،2021
14-صويلحي نور الدين، أثر تعدين البيتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي العالمي، مجلة أفاق عليمة، المركز الجامعي امجن العقال الحاج موسي أق أخموك لتامنغست، مجلد 10، العدد2، الجزائر
15-محمد عبدالفتاح الزهرى، محمد احمد السعيد، أثر عوامل الثقة الإلكترونية البيتكوين على المعاملات الفندقية كألية للتحول الرقمي في مصر، مجلة اتحاد الجامعات المصرية العربية للسياحة والضيافة، كلية السياحة والفنادق ، جامعة قناة السويس، المجلد20، العدد4، 2021
16-حسن محمد، ال (بيتكوين) ودورها في تمويل الحركات الإرهابية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أغسطس2017
17-الوليد احمد حسين درابيع، غسل العملات الافتراضية مظهر للفساد العام" البيتكوين نموذجا" ، مؤتمر العلمي الدولي الافتراضي ، مكافحة الفساد في البيئة الإلكترونية العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/ برلين ،(5-4 نيسان) ،2021

المراجع الاجنبية:

1- GIyn Davis, Bitconin: Currency but not money, Cryptocurrencies(as illustrated by Bitcoin) in the Electronic Money Directive and the Payment Services Directive in light of the European Court of Justice Hedqvist ruling on Biticon, faculty of law, university, of olso,2017.
2- Mauri'cio portieri Pignqtti , Carlos Manuel Baptista Lobo, The Digital currency and The challenges beyond the new global world 'S Block chain Paradigm a finanacial and Tax Overview on the Virtual Currency Efficiency, University of Lisbon School of Law, 2019.
3- Unit Nations, Office of Drug Control,"Basic Manual on the Detection and Investigation of the Laundering of Crime Proceeds Using Virtual Currencies",